

في مصر: النساء أمام القضاء العسكري



الثلاثاء 16 ديسمبر 2014 12:12 م

"وفقا بالقوارير".. وصية نبوية لم تبلغ آذان وقلوب قادة الانقلاب العسكري في مصر، فلم يبالوا بحقوقهن كبشر لهن حق التعبير عن الرأي، فحجبوا رأيهن، وبالغوا في إيذاها، ثم حرموها من حقها في القاضي الطبيعي، وأحالوها إلى القضاء العسكري، ولم يروا منها إلا راقصة على أبواب لجانهن التي لا تعرف إلا أوراق التأييد.

للمرة الأولى بمصر، منذ الانقلاب العسكري، تحال 8 فتيات وسيدة بمصر للمحاكمة العسكرية، ليس لجرم سوى تأييدهن لعودة الشرعية، حسبما جاء في الاتهامات التي وجهت لهن من النيابة "التظاهر أمام مؤسسات حكومية، والانتماء لجماعة إرهابية".

وقرر المحامي العام لنيابات الإسماعيلية، إحالة 10 قضايا متهم فيها 30 من أنصار مرسي، بينهم 8 فتيات وسيدة للمحاكمة العسكرية، فيما لم يتم تحديد موعد المحاكمة بعد، وألقي القبض على 4 من الفتيات في 27 ديسمبر 2013، فيما أُلقي القبض على 4 فتيات أخريات في 30 مارس الماضي، بينما أُلقي القبض على السيدة في فبراير الماضي.

وتعاني النساء بمصر منذ الانقلاب العسكري، من الاعتقالات المتكررة، سواء من التظاهرات، أو المنازل أو الجامعات، وذلك فضلا عن الاعتداء عليهن أو سحلهن، قبل أن تتمكن قوات أمن الانقلاب من اعتقال أعداد منهن أثناء تظاهرة رافضة للانقلاب.

وبداخل المعتقلات، فهناك الكثير من الانتهاكات التي يتعرضن لها والتي قد تصل لحد الاعتداء الجنسي، حيث تم توثيق أكثر من 20 جريمة اغتصاب كاملة لفتيات داخل أماكن الاحتجاز، و 1147 حالة تحرش بهن - بحسب تقرير لمنظمة إنسانية، فضلا عن الحالة الصحية المتدهورة التي يصل لها كثيرا منهن وسط تجاهل من سلطات الانقلاب.

أما عن الأحكام، فقد حكم على كثير منهن بالسجن الذي يتراوح بين 3 و5 و7 سنوات، بل قد وصل الأمر للمؤبد، والإعدام الذي حصلت عليه السيدة سميرة شهن، والذي تجاوز عمرها الخمسون عامًا، فيما يسمى إعلاميا بقضية "كرداسة".

رصد